



Empowered lives.
Resilient nations.



اللاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات المصنف.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-92-9142-673-7

التصميم والقالب: Ludovica Cavallari

التصميم العربي: صموئيل سعد

طُبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

المحتويات

٣	المقدمة
٥	ما هي أهداف التنمية المستدامة؟
٦	إطار عمل جديد
٩	توطين أهداف التنمية المستدامة
١١	المساهمة البرلمانية في أهداف التنمية المستدامة
١١	عملية جامعة
١٤	تقييم الاستعداد البرلماني - بداية الطريق
١٤	متى ينبغي إجراء تقييم ذاتي في مجال أهداف التنمية المستدامة؟
١٤	من يشارك في التقييم الذاتي؟
١٥	كيف ينظم التقييم الذاتي؟
١٨	أسئلة التقييم الذاتي
١٨	الأسئلة ١: إرساء فهم لأهداف التنمية المستدامة في البرلمان
٢٠	الأسئلة ٢: تنزيل أهداف التنمية المستدامة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي
٢٢	الأسئلة ٣: تعميم أهداف التنمية المستدامة في الآليات البرلمانية
٢٥	الأسئلة ٤: سن قوانين لدعم أهداف التنمية المستدامة
٢٧	الأسئلة ٥: تمويل أهداف التنمية المستدامة
٢٩	الأسئلة ٦: رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة
٣١	الأسئلة ٧: التواصل مع الجمهور
٣٣	الأسئلة ٨: تسخير أهداف التنمية المستدامة للفئات الأشد حرماناً
٣٥	الموارد
٣٧	شكر وتقدير

نعترف أيضاً بالدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فعالية تنفيذ التزاماتنا. ... وإذا كانت العبارة الشهيرة «نحن الشعوب» هي فاتحة ميثاق الأمم المتحدة، فإننا «نحن الشعوب» نبدأ اليوم مسيرنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام ٢٠٣٠. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى والسلطات المحلية والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

نيويورك، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي التزام عالمي فتح آفاقاً جديدة للقضاء على الفقر ووضع العالم على مسار مستدام للتنمية الشاملة. وأقر قادة الحكومات بتلك الخطة في قمة الأمم المتحدة المعقودة في سبتمبر ٢٠١٥. وتتمحور هذه الخطة الطموحة حول مجموعة من أهداف التنمية المستدامة يبلغ عددها ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية قابلة للتحقيق.

وترمي أهداف التنمية المستدامة إلى تركيز السياسات الوطنية على رؤية مشتركة للبشرية والتنسيق بينها. وتستند تلك الأهداف إلى الجهود السابقة للحد من الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وتطمح إلى حماية حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وتقوم على ثلاث ركائز للتنمية المستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية. وعلى الرغم من أن تلك الأهداف غير ملزمة قانوناً، فقد التزمت الحكومات أخلاقياً بتحقيقها قدر الإمكان ووفقاً للأولويات الوطنية.

وإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها هي ثمار مشاورات ومفاوضات مستفيضة دامت عدة سنوات. وأدى الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرلمانات الوطنية ومئات البرلمانيين دوراً فعالاً للغاية في جميع مراحل العملية ودعوا بشدة إلى إدراج أهداف تتعلق بالحكم الديمقراطي.

والغرض من هذا الدليل للتقييم الذاتي مساعدة البرلمانات وأعضائها على القيام بما يلي:

- تقييم استعدادها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- وتحديد استراتيجيات وآليات وشراكات إضافية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمزيد من الفعالية.

ووضّح الدليل لتمكين البرلمانين من تحديد الممارسات الجيدة والثغرات والفرص والدروس المستفادة. وسيعدّ البرلمانين لإضفاء الطابع المؤسسي بفعالية على الخطة الجديدة وإدماج الأهداف المختلفة في العملية التشريعية. والدليل ليس إلزامياً وإنما وُضع ليتلاءم مع كل البرلمانات باختلاف أنظمتها السياسية ومراحل تطورها.

والتقييم الذاتي وسيلة يمكن للبرلمانات أن تلجأ إليها لبدء عملية التقييم الداخلي وتقييم استعدادها للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لنتائج التقييم الذاتي أن تتيح للبرلمانات تحديد أولويات الإصلاح فيها من أجل تعزيز استجابتها لمتطلبات أهداف التنمية المستدامة. والهدف النهائي ضمان استعداد البرلمانات لأداء دورها كاملاً في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

ما هي أهداف التنمية المستدامة؟

نحن نرحب بالخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي برزت بأهدافها السبعة عشر. وبعد القضاء على الفقر الهدف الأشمل لهذه الخطة الجديدة، إلى جانب النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ... وإننا نشيد بتموح هذه الخطة إلى تحقيق التحوّل وحرصها على ألا يحرم من ثمارها أحد، ولا سيما الفئات المحرومة والمستضعفة. ولكي تتكامل التنمية المستدامة بالنجاح، يتعين أن يكون الناس هم مركز القرارات فيها. ويتبعي أن يكون الهدف منها هو تحقيق الرفاه مع الاحترام الكامل للحدود البيئية. ويتعين أن يمتلك الناس زمامها، وهي تتطلب مشاركتهم فيها مشاركة كاملة. والناس هم أفراد يتمتع كل منهم بحقوق ويتحمل التزامات تجاه غيره من الأفراد وتجاه البيئة. ويجب علينا جميعاً أن نستثمر في هذه الأهداف باعتبارها أهم مورد من مواردنا.

تسخير الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة:

بناء العامل الذي يصبو إليه الناس

إعلان المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات

٢ سبتمبر ٢٠١٥

وُضعت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها المئة والتسعة وستون لتشمل ركائز التنمية المستدامة الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وترسي إطاراً سياسياً شاملاً يطبّق على البلدان المتقدمة والنامية كليهما. وتمتد الأهداف من القضاء على الفقر المدقع إلى التصدي لتغيّر المناخ، ومن تحقيق المساواة بين الجنسين إلى تغيير الأهماط الاستهلاكية والإنتاجية (انظر الرسم المعلوماتي). ووُضع عدد من المؤشرات العالمية لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.

وتضع خطة عام ٢٠٣٠ الناس في صميم عملية التنمية. وتدعو الحكومات والبرلمانات والأطراف المعنية الأخرى إلى وضع قوانين وبرامج تستجيب لاحتياجات الناس وتطبيقها، وكسر الطابع الانعزالي للسياسات، واحترام حقوق الإنسان، وعدم تهميش أحد.



إطار عمل جديد

لا شك في أن أهداف التنمية المستدامة تحدد الأولويات القطاعية وغايات طموحة جديدة، لكنها تفتح أيضاً آفاقاً جديدة. ولعلها أول مرة يعترف فيها المجتمع الدولي بمحورية المؤسسات الفعالة والجامعة والخاضعة للمساءلة في عملية التنمية. ويبلور الهدف ١٦ هدف الحوكمة وجهة نظر الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الطويلة العهد بأن الحكم الديمقراطي ليس غاية وإنما وسيلة لإحلال التنمية المستدامة والسلام والعدالة. وللبرلمانات اهتمام مباشر بذلك الهدف (انظر الإطار التالي) بوصفها مؤسسات تشريعية ورقابية وتمثيلية.

ويعدُّ الهدف ١٠ مهماً أيضاً لتحقيق خطة التنمية المستدامة. إذ يقر بأن تفاقم أوجه عدم المساواة يهدد الاقتصاد والنسيج الاجتماعي ومن ثم يرمي إلى الحد من التفاوتات في البلدان وفيما بينها. ويكملُّ الهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) رؤية خطة التنمية المستدامة إقامة مجتمع خالٍ من التمييز. ويشدد على التمكين والحياة من دون عنف. ويتماشى الهدف ٥ بخاصة مع إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ترتكز تنمية بلداننا على تمتع الجميع، نساءً ورجالاً، فتيات وفتيانا، بالحقوق والمسؤوليات والفرص تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة فيما بينهم. ويجب علينا أن نعيد

الهدف ١٦ : السلام والعدالة ومؤسسات قوية – لمحة عامة

استناداً إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، تشمل خطة التنمية المستدامة هدفاً محدداً هو «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات».

وتشير غايتان من ذلك الهدف إلى دور البرلمانين هما:

- الغاية ١٦-٦: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛
- الغاية ١٦-٧: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشريكي وتمثيلي على جميع المستويات.

وتشير غايات أخرى إلى المبادئ الرئيسية للحكم الديمقراطي ومنها سيادة القانون والعدالة والحصول على المعلومات والحريات الأساسية.

وينبغي للبرلمانين أن تساهم في تنفيذ إطار أهداف التنمية المستدامة بأكمله وأن تشرف عليه. وينبغي لها أيضاً أن تولي اهتماماً خاصاً لتنميتها المؤسسية الخاصة تماشياً مع الغايتين ١٦-٦ و ١٦-٧. فعلى سبيل المثال، يمكن للبرلمانين أن تتعاون مع هيئة الإحصاءات الوطنية على وضع مؤشرات لتبيين أولوياتها الخاصة لدعم الغايتين ١٦-٦ و ١٦-٧.

وتبين خطة عام ٢٠٣٠ تحولاً في رؤية التنمية من الاستجابة للاحتياجات الأساسية إلى النهوض بحقوق الإنسان. ويحدد إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ بوضوح أن النهج القائم على الحقوق يضع الناس في صميم عملية التنمية. وجاء في الإعلان أن الدول هي الجهات المسؤولة الأولى ويلزمها بالمساهمة في أعمال كل حقوق الإنسان. وينص إعلان الحق في التنمية على أن حق الناس في التنمية «حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وموجبه يحل لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً».^٢

١ تسخير الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يصبو إليه الناس. إعلان المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، ٢ سبتمبر ٢٠١٥.

٢ إعلان الحق في التنمية: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/41/128&Lang=A

وإن تحويل الإطار العالمي إلى سياسات وطنية قابلة للتطبيق يتطلب تضافر الجهود. ويتعين إشراك المجتمع بأكمله ابتداء من الناس. ومن العناصر الجوهرية لخطة عام ٢٠٣٠ إشراك كل الناس في كل المراحل أي من وضع السياسة إلى تنفيذها ورصدها. ويجب على البرلمانات الوطنية ودون الوطنية أن تعمل على تيسير ذلك.

استكمال خطة عام ٢٠٣٠

رسمت خطة عام ٢٠٣٠ رؤية عالمية للتنمية المستدامة. وتستكمل الخطة ثلاثة اتفاقات دولية بشأن تمويل التنمية وتغيير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وتشكّل كل هذه الصكوك معاً إطاراً عاماً يدفع عجلة التنمية المستدامة:

- **خطة عمل أديس أبابا**^٣. الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (يوليو ٢٠١٥). وتوفر إطاراً عالمياً لتعبئة الموارد المقدرتها قيمتها بتريليونات الدولارات لتمويل التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعاون الإنمائي والضرائب الدولية والتجارة ومجموعة من الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية. وتتواءم هذه الخطة والهدف ١٧ للتنمية المستدامة (تعزيز سبل التنفيذ):

- **اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ**^٤. اعتمدت حكومات هذا الاتفاق في ديسمبر ٢٠١٥. وتهدف إلى الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. إذ قد يؤدي تجاوز ذلك المستوى إلى عواقب كارثية لا رجعة فيها على التنمية البشرية. ويلزم الاتفاق جميع البلدان باتخاذ خطوات فعالة وقابلة للتحقق من أجل الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري. وتساهم أيضاً في تحقيق الهدف ١٣ للتنمية المستدامة (التصدي لتغيير المناخ):

- **إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث**^٥. اعتمد قادة العالم هذا الاتفاق في مارس ٢٠١٥. ويشير إلى الخبرات المكتسبة بفضل الجهود الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث. ويقرّ بأن الكوارث تقوض العمل الإنمائي، وبأنه يجب الحد من المخاطر والتخفيف من وطأتها، وبأن أعمال إعادة البناء يجب أن تقوم على مبدأ إعادة البناء على نحو أفضل. ويقر الإطار بخاصة بدور البرلمانيين في ضمان الخضوع للمساءلة والرقابة^٦.

٣ **خطة عمل أديس أبابا:** http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/69/313&Lang=A

٤ **اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ:** http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1&Lang=A

٥ **إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث:** http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/69/283&Lang=A

٦ المرجع ذاته، **٢٧(هـ):** «تعزيز التدقيق العام لتقارير رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطط المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع المناقشات المؤسسية بشأن هذه التقارير، بما في ذلك من قبل البرلمانيين والمسؤولين المعنيين الآخرين»؛

٢٧(ط): «تشجيع البرلمانيين على دعم تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث من خلال سن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة ذات الصلة ووضع مخصصات في الميزانية»؛

٤٨(ح): «مواصلة [...] دعم الحد من مخاطر الكوارث والترويج له وتعزيز الأطر القانونية الوطنية».

توطين أهداف التنمية المستدامة

وُضعت أهداف التنمية المستدامة في نطاق إطار عام وشامل. وترمي إلى المساعدة في تركيز السياسات الوطنية (هما في ذلك السياسات القائمة) على رؤية مشتركة للبشرية والتنسيق فيما بينها. وعليه، يتعين على كل دولة أن تحدد أولوياتها الخاصة وأن توطنَ الغايات والمؤشرات لإرشاد تحقيقها على الصعيد الوطني.

وينبغي لكل بلد أن يضع خطته الخاصة للتنمية الوطنية أو يحدثها من أجل توطين أهداف التنمية المستدامة. وينبغي دعم الأهداف والغايات المحددة وطنياً من خلال مؤشرات محلية وجيئة لرصد النتائج في الميدان. ويجب على المواطنين أن يشاركوا مشاركة وثيقة في هذه العملية. وللبرلمانات دور رئيسي في ذلك الصدد لضمان أن أهداف التنمية المستدامة الوطنية تستجيب لاحتياجات محلية محددة وظروف مجموعات معينة.

وينبغي للسياسات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تنظر نظرة شاملة وتأزرية إلى احتياجات التنمية البشرية التي قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو بيئية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تقتصر سياسات مكافحة الفقر (الهدف ١ للتنمية المستدامة) على زيادة الدخل على الرغم من أهمية ذلك. فيجب أن تعالج سياسات مكافحة الفقر كل أبعاد المشكلة ومنها الافتقار للتعليم وسوء الصحة والجوع. وينبغي أيضاً تكييف هذه السياسات الشاملة مع احتياجات أشد الفئات ضعفاً وتهميشاً. وقد تكون تلك الفئات متخلفة عن المعدلات الوطنية المتوسطة مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعمر المتوقع والإنجاز التعليمي والمشاركة السياسية. ولعل نهج شامل وتأزرية جوهر مبدأ «عدم تهميش أحد» الذي يرشد خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها.

وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ مبادئ توجيهية ومراحل لرصد التقدم بانتظام. وسيقيّم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لمجموعة من المؤشرات المتفق عليها. وبطبيعة الحال، يمكن للدول أن تعتمد مؤشرات ملائمة محلياً لرصد تقدمها الوطني.

أهمية البيانات

من أجل ضمان تطبيق القوانين والميزانيات والبرامج تطبيقاً يستهدف بفعالية أشد الفئات حاجة، يجب على البرلمانين أن يكونوا قادرين على النفاذ إلى بيانات مفصلة عن مجموعة من القضايا الرئيسية. ويتم ذلك عادة عن طريق مكاتب الإحصاءات الوطنية. ويمكن للبرلمانات أن تستخدم صلاحيات إقرار الميزانية لضمان تزويد مكاتب الإحصاءات بالموارد الكافية لجمع البيانات وتحليلها بفعالية. ويمكن للبرلمانين أيضاً دعم جهود الإحصائيين لجمع البيانات والتحقق منها بفهم التركيبة السكانية لناخبهم واحتياجاتهم.

المساهمة البرلمانية في أهداف التنمية المستدامة

بصفتنا برلمانيين، يجب أن ندعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الجديدة بطرق تحترم الخصوصيات الوطنية لكل بلد. ومسؤوليتنا واضحة المعالم، فهي تتمثل في مساءلة الحكومات عن الأهداف التي التزمت بتحقيقها، والتأكد من إقرار القوانين التمكينية واعتماد الميزانيات. ... وسوف نسعى إلى التغلب على عقلية التوقع ضمن برلماننا وإدارتنا الوطنية لبيان طابع هذه الأهداف المتمثل في أنها مشتركة بين القطاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف نبذل كل ما في وسعنا من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الأهداف في كل برلمان، مع توفير الوقت الكافي للمناقشة والرصد.

إعلان هانوي - أهداف التنمية المستدامة: تحويل الأقوال إلى أفعال
الجمعية ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، ١ أبريل ٢٠١٥

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة للبرلمانيين كي يثبتوا التزامهم بتحسين حياة الناس وصحة الكوكب التي تعتمد عليها حياة البشرية جمعاء. وفي الوقت الحالي، توفر أهداف التنمية المستدامة إطاراً محكماً يمكن للبرلمانات أن تقيم عليه خططها الاستراتيجية وأن تؤدي عملها الخاص بالرقابة والمساءلة.

عملية جامعة

في العديد من البلدان، سينشأ فريق عامل وطني يُعنى بأهداف التنمية المستدامة أو هيئة مماثلة لتنسيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوجيهه. وينبغي إشراك ممثلين برلمانيين في أي هيئة رفيعة المستوى من ذلك النوع كي يسمعون آراء ناخبهم ويوفروا الدعم المؤسسي. وينبغي للبرلمانات أن تطالب بأن تضع الحكومات أو تحدث خطة وطنية لأهداف التنمية المستدامة (أو خطط قطاعية وجيهة أخرى). وسيضمن ذلك أن السياسات والخطط الوطنية ستوضع أو تطوّر أو تُستعرض بحيث تزداد فعالية دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبرلمانات أن تساهم في هذه الخطة عن طريق عملية تشاور عامة وواسعة النطاق. وينبغي للبرلمان أن يعتمد رسمياً الخطة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة إثر استعراض شامل ونقاش رسمي. وأخيراً، ينبغي للبرلمانات أن تطلب من الحكومة تقريراً مرحلياً منتظماً عن تنفيذ الخطة الوطنية.^٨

٨ ورد في الفقرة ٧٩ من خطة عام ٢٠٣٠ دور البرلمانات في عملية الاستعراض المرحلي الوطني إذ نصت على ما يلي: «تشجع أيضا الدول الأعضاء على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها. ... ويمكن للبرلمانات الوطنية وأيضاً المؤسسات الأخرى أن تدعم كذلك هذه العمليات».

مشاركة البرلمانات في رصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي

الحكومات الوطنية في صدارة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحظى العملية أيضاً بدعم دولي عن طريق آليات تبادل المعلومات والرصد. وأهم تلك الآليات منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى. إذ يجتمع القادة الوطنيون في ذلك المنتدى في شهر يوليو من كل عام لتقييم التقدم المحرز وتوجيه الجهود العالمية. ويخوض عدد من البلدان استعراضات وطنية طوعية كل عام. وينبغي لتلك الاستعراضات أن تكون تشاركية ومفتوحة لكل الأطراف المعنية ومنها البرلمانات. وسعيًا إلى تيسير المشاركة البرلمانية، يعقد الاتحاد البرلماني الدولي دورة خاصة للجنة المعنية بشؤون الأمم المتحدة في أول جمعية له من كل عام.

وتكتسي الأدوار البرلمانية الرئيسية الخاصة بسن القوانين والميزنة والرقابة وتمثيل الدوائر الانتخابية أهمية محورية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كلها.



- **سن القوانين.** لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من الأهمية بمكان ضمان تهيئة بيئة مناصرة للفقراء ومراعية للجنسين وقائمة على حقوق الإنسان. ويتطلب ضمان التبني الوطني لأهداف التنمية المستدامة تشريعات تعزز المساءلة العامة وعملية صنع القرار تشاركية

وجامعة. وعليه، يجب على البرلمانيين أن يستعرضوا التشريعات التي تقترحها الحكومات لضمان إدماجها مبادئ حقوق الإنسان ومساهمتها في تحقيق الخطة الوطنية للتنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ الأعم نطاقاً.

- **الميزنة.** يعني تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح استخدام كل الموارد الداخلية المتاحة على أكمل وجه لتحقيق أفضل النتائج الممكنة. وخلال عملية اعتماد الميزانية، يجب على البرلمانات أن تتناول مسألة تخصيص الأموال الحكومية لأهداف التنمية المستدامة المحددة وطنياً بما في ذلك تخصيص موارد كافية لأشد الفئات حرماناً وتهميشاً. وفيما يخص الإيرادات، يجب على البرلمانات التحقق من تماشي السياسات

الضريبية والاقتصادية الموضوعة خلال عملية الميزنة مع الخطة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وللرقابة البرلمانية على النفقات المالية أهمية محورية أيضاً. إذ إنها المرحلة التي تتيح للبرلمانات تحليل فعالية الإنفاق الحكومي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• **الرقابة.** يعدّ رصد النتائج عنصراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على البرلمانات أن تتأكد من سير عملية التنفيذ وإعادة توجيهها في ضوء الأدلة والآراء النقدية العامة. ويمكن لآليات الرقابة البرلمانية مثل جلسات طرح الأسئلة وإحالة الأسئلة المكتوبة إلى الحكومة وجلسات اللجنة البرلمانية أن تكون فعالة للغاية في تحديد العقبات وتقييم التقدم المحرز. وينبغي للجان البرلمانية أن تتمتع بسلطة مطالبة المسؤولين الحكوميين بتقديم معلومات عن تأثير السياسات والبرامج الحكومية. وينبغي للجان أن تتمكن أيضاً من عقد جلسات عامة لجمع آراء المواطنين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن إدماج المعارف المجمعة في آليات التخطيط والتنفيذ الحكومية عن طريق فريق وطني عامل يُعنى بأهداف التنمية المستدامة أو هيئة مماثلة يشارك فيها برلمانيون.

• **التمثيل.** من أجل ضمان التمثيل الوطني المُجدي لأهداف التنمية المستدامة، ينبغي إشراك كل المواطنين والأطراف المعنية في وضع السياسات وتحديد الأولويات. والبرلمانيون ملتزمون، بوصفهم ممثلين منتخبين للشعب، بالتواصل مع ناخبهم طوال مدة ولايتهم لا في فترة الانتخابات فحسب. وبالتواصل مع الناس مباشرة، يمكن للبرلمانيين تحديد الثغرات ومواطن الضعف في خطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي قد لا تُذكر في التقارير الحكومية العامة أو الإحصاءات الوطنية. وينبغي للبرلمانيين أن يدركوا شواغل ناخبهم الأوسع نطاقاً: فيمكن للمشاورات مع منظمات المجتمع الوطني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وغيرها أن تساعد في تحديد تلك الشواغل.

تقييم الاستعداد البرلماني – بداية الطريق

التقييم ذاتي بحكم طبيعته ممارسة طوعية. ويحقق أفضل النتائج عندما يراها البرلمان، وبخاصة إداراته العليا، وسيلة لتعزيز نفسه كمؤسسة. ويساعد التقييم الذاتي، خلافاً لتقييم خبراء خارجي، في ضمان تبني البرلمان لنتائج العملية. والغرض من عمليات التقييم الذاتي ليس ترتيب البرلمانات ولا ينبغي استخدامها في ذلك. وإنما الغرض توفير معلومات مفيدة للمساعدة في تحسين أداء الوظائف البرلمانية الرئيسية ومنها التشريع والتمثيل والرقابة. والهدف هو الموافقة على رؤية مشتركة للوضع الحالي وأولويات العمل المستقبلي وتوصيات بشأن أفضل سبل للمضي قدماً.

متى ينبغي إجراء تقييم ذاتي في مجال أهداف التنمية المستدامة؟

دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وشُرع في تحقيقها. ومن ثم، سيكون من المفيد تقييم عملياتكم وقدراتكم المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أسرع وقت. إذ سيضمن ذلك تصدر البرلمان الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وإطار أهداف التنمية المستدامة في فترة قصيرة نسبياً تبلغ ١٥ عاماً. وستمكّن عمليات التقييم المنتظمة للقدرات والاحتياجات البرلمانيين من ضمان مساهمة البرلمانات بنشاط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أساس منظم. وسيضع تقييم ذاتي أولي، يجري في أسرع وقت، أساساً للمقارنة. ويمكن إجراء عمليات التقييم الذاتي التالية كل ثلاث إلى خمس سنوات. ويمكن أن تركز على ما حُقق وما يلزم تحقيقه فضلاً عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

من يشارك في التقييم الذاتي؟

تجمع عملية التقييم الذاتي جهات فاعلة مختلفة لمناقشة الاستعداد والقدرات. والبرلمانيون أصحاب المصلحة والمقيّمون الرئيسيون لاستعدادهم.

وأظهرت التجربة أن التقييمات الذاتية البرلمانية أكثر فائدة عندما تجربها مجموعة يقودها رئيس البرلمان أو رئيس لجنة أو إدارة برلمانية كبرى أخرى. وتزيد قيادة رفيعة المستوى للعملية وإدماج برلمانيين من احتمال تبني البرلمان بأكمله للنواتج.

وعملية التقييم الذاتي ليست مسألة شطب خانات. وإنما ترمي إلى جمع برلمانيين ذوي آراء وكفاءات مختلفة لإثراء استعداد البرلمان للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولعل الجمع بين مجموعة غير متجانسة يزيد من مشروعية عملية التقييم الذاتي كعملية مؤسسية. وينبغي للمجموعة أن تمثل تنوع البرلمان الوطني والبلد. وينبغي أن تشمل برلمانيين وبرلمانيات من الحكومة والمعارضة فضلاً عن ممثلين للفئات الممثلة دون النصاب مثل البرلمانيين الشباب والأقليات، وتكفل التوازن بين المناطق الجغرافية. ولعل تغطية المجموعة آراء متنوعة من البرلمان، بما في ذلك موظفون برلمانيون، ستساعد على التفكير في العمليات الداخلية ومستوى الاستعداد، وهو أمر ضروري لتحقيق نتائج بناءة.

وقد ترغب البرلمانات أيضاً في أن تدعو جهات أخرى إلى المشاركة في عملية التقييم الذاتي، مثل المجتمع المدني أو الجماعات النسائية أو ممثلي الشباب أو النقابات أو الأوساط الأكاديمية أو وسائل الإعلام. ومن المرجح أن تجلب كل جهة بيانات مختلفة وآراء نقدية من ممثليها تساهم في إرشاد العملية وإثرائها. ويرجع لكل برلمان البت في إشراك جهات خارجية وطريقة التفاعل معها.

كيف ينظم التقييم الذاتي؟

تغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من القضايا وتنطوي على مجموعة معقدة من نهج التنفيذ. ولذلك فمن المحبذ بشدة أن تسبق أية عملية تقييم ذاتي ندوة إعلامية عن أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للندوة أن توجه البرلمانيين فيما يخص العناصر الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر وأطرها. ومن الناحية المثالية، يمكن أن تنظم الندوة بالاشتراك مع الحكومة (مثلاً عن طريق وحدة وطنية معنية بأهداف التنمية المستدامة أو فريق عامل إن وجد). وقد يمكّن ذلك البرلمانيين من البدء في إقامة شراكات بما في ذلك مع مسؤولين حكوميين يتعاونون معهم في كل مراحل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن أيضاً أن تُستخدم ندوة إعلامية عن أهداف التنمية المستدامة لإطلاق عملية التقييم الذاتي. ويمكن أن تقدّم إلى البرلمانيين مدخلاً إلى العملية وتبدأ فترة التأمل التي تنكسي أهمية بالغة لنجاح أي عملية تقييم ذاتي. والندوة فرصة جيدة أيضاً لتحديد البرلمانيين المهتمين بتنظيم العملية أو المشاركة فيها.

وفي حال وجود برلمان ثنائي المجلس، يمكن للمجلسين أن يجريا عملية التقييم الذاتي إما بصورة منفصلة وإما معاً. وسيعتمد الاختيار على مستوى التعاون والتأزر بين المجلسين ومستوى تبادلها الموارد. وستتيح عملية تقييم ذاتي مشتركة للبرلمان الثنائي المجلس تحديد

استراتيجيات مشتركة وخطوات متكاملة. ومع ذلك، قد لا يكون المجلس أو كلاهما مؤلفاً على أساس حزبي في بعض البلدان (مثل المجالس التي تمثل القادة التقليديين أو الشيوخ المعينين). وعليه، قد يلزم اتباع نهج مختلفة لضمان تمثيل الطيف الكامل لآراء المجتمع.

الاستعداد لعملية التقييم الذاتي البرلماني

دعم القيادة
هل أقر الرئيس و/أو المجموعة البرلمانية القائمة عملية التقييم الذاتي؟

من سيستهل العملية وينظمها؟

هل توجد مجموعة قيادية مشتركة بين الأحزاب توفر الإرشاد الاستراتيجي؟

في برلمان غير حزبي، هل توجد مجموعة قيادية جامعة توفر الإرشاد الاستراتيجي؟

**التنظيم
والترتيبات
اللوجستية**

هل يوجد فريق داخل الأمانة يتولى الترتيبات اللوجستية؟

هل توجد موارد كافية لإجراء عملية التقييم الذاتي؟

ما هي أهداف العملية؟

الأهداف
كيف يمكن إرساء فهم مشترك بين البرلمانيين والمشاركين الآخرين بشأن فائدة العملية وأهدافها؟

من سيشارك في العملية؟

كيف يُختار البرلمانيون المشاركون؟ هل سيُدعى كل البرلمانيين المهتمين أم مجموعة تمثيلية أصغر حجماً؟

هل سيشارك غير البرلمانيين بصفة مساهمين نشطين أو خبراء؟ وكيف سيُختار هؤلاء الأشخاص؟

المشاركة

كيف ستيسر العملية؟ هل سيحدد ميسر واحد للعملية كلها؟

كيف سيحدد الميسر ويتفق عليه؟ ما نوع الدعم الذي سيحتاجه؟

هل سيتطلب ذلك الميسر تمويلاً أم يمكن تحديد منظمة شريكة توفد ميسراً جيداً؟

الميسرون

ما هي البيانات المتاحة لإرشاد عملية التقييم الذاتي؟

هل توجد تقارير حكومية متاحة يمكن استخدامها؟

هل توجد تقارير برلمانية متاحة بما في ذلك تقارير من لجان قطاعية؟

مصادر البيانات

هل توجد تقارير وجبهة من هيئات دولية أو إقليمية (ومنها هيئات معنية بمعاهدات حقوق الإنسان)؟

من سيكون المسؤول عن جمع البيانات التي سيستخدمها البرلمانيون وتجميعها؟

ما هي النواتج المتوقعة من العملية؟

تقرير؟ خطة عمل للبرلمان؟ كلاهما؟

شبكة جديدة أو أقوى من الجهات المعنية تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مثل برلمانيين أو منظمات غير حكومية أو مؤسسات مستقلة)؟

نتيجة التقييم

تحديد الجهات المعنية الرئيسية؟ إقامة شراكات؟

من سيكون المسؤول عن إخراج تلك النواتج (مثل الأمانة البرلمانية أو لجان برلمانية)؟

ما هي أنشطة المتابعة المتوقعة؟ ومتى يُتوقع إنجازها؟

من سيكون مسؤولاً عن المتابعة؟

المتابعة

كيف سترصد أنشطة المتابعة؟

أسئلة التقييم الذاتي

ينبغي أن تبدأ عملية التقييم الذاتي بمجموعة من الأسئلة يمكن استخدامها لبحث مختلف المسائل التي ينبغي مناقشتها بحثاً منهجياً. ويساعد ذلك غالباً البرلمانين بفعالية كبرى على التفكير في استعدادهم وتحديد أولوياتهم للعمل المستقبلي. ومع ذلك، لا يوجد حل واحد أو مجموعة واحدة من الأسئلة تتماشى مع كل السياقات الوطنية.

ومن ثم، فإن الأسئلة المقترحة فيما يلي إرشادية فقط. وتستند إلى عمليات تقييم ذاتي أجرتها البرلمانات. والهدف الرئيسي من أسئلة الجزء ألف استنباط معلومات وقائية وتوفير معلومات أساسية للمناقشات في إطار الجزء باء وأسئلته التي تتسم بمزيد من الذاتية وينبغي أن تساعد المشاركين في تحديد أولويات العمل المستقبلي.

وقد ترغب البرلمانات في تكييف بعض الأسئلة التالية مع سياقها الوطني الخاص. وإنها غير ملزمة بمناقشة كل الأسئلة المقترحة ويمكنها أيضاً إضافة أسئلتها الخاصة.

الأسئلة ١ : إرساء فهم أهداف التنمية المستدامة في البرلمان

ينبغي لكل برلمان أن ينظر في تنظيم ندوات إعلامية وأنشطة بناء قدرات. وسيضمن ذلك أن يتمتع كل البرلمانين بالفهم الأساسي ذاته لخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وعلى المدى البعيد، وجدت بعض البرلمانات فائدة في إقامة شراكات قوية مع وزارات حكومية وهيئات خبراء (مثل منظمات المجتمع المدني أو شركاء التنمية الدوليين أو الأوساط الأكاديمية). وتمكّن تلك الشراكات البرلمانين من النفاذ إلى المشورة التقنية ومصادر أوسع من المعلومات وفرص تدريبية.

الجزء ألف – تحديد أساس المقارنة

- هل تُدرج معلومات عن أهداف التنمية المستدامة في المواد الإعلامية والبرامج التمهيدية للبرلمانين الجدد بعد انتخابهم؟
- هل يحصل البرلمانيون على مستجدات عن قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي؟ وما مدى انتظام تلك المستجدات؟
- هل شارك البرلمانيون في فعاليات دولية وإقليمية عن أهداف التنمية المستدامة ترمي إلى تحقيق التفاهم؟

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية:

- هل انتفع البرلمانيون بدورات تدريبية في مجال أهداف التنمية المستدامة؟ وما عدد الدورات التي نظّمت وعدد البرلمانيين المستفيدين (رجالاً ونساءً)؟
- هل نظّمت دورات تدريبية أو أنشطة توعية للموظفين البرلمانيين؟ وما عدد تلك الدورات وعدد الموظفين المستفيدين (رجالاً ونساءً)؟ وما هي الإدارات التي أوفدت هؤلاء الموظفين؟

الجزء باء – التفكير في تأثير جهودكم

- هل يحصل البرلمانيون على معلومات وطنية ودولية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 - ما مدى فعالية المكتبة البرلمانية في تزويد البرلمانيين بمعلومات وتحليلات بشأن قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 - هل البرلمانيون منفتحون لفكرة الحصول على جلسات إعلامية من منظمات المجتمع المدني ومجموعات المفكرين والمؤسسات الأكاديمية وشركاء التنمية وغيرهم من الخبراء في مجال التنمية المستدامة؟
 - هل تواصل البرلمان مع جهة التنسيق الوطنية للتنمية المستدامة (مثل مجلس وطني للتنمية المستدامة) أو أي هيئة حكومية أخرى من أجل تنظيم جلسة إعلامية أو دورة تدريبية للبرلمانيين عن أهداف التنمية المستدامة؟
- هل توجد أية آليات أو هياكل تمكّن البرلمانيين من مناقشة قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مثل فريق برلماني عامل أو ائتلاف أو فريق عمل خاص معني بأهداف التنمية المستدامة)؟ وما مدى فعاليتها؟
- هل أجريت أية عمليات تقييم لمواطن القوى والضعف الخاصة بالجهود السابقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (أو برامج أعم للحد من الفقر)؟ وهل يمكن للبرلمانات أن تستخدم تلك العمليات في استخلاص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة؟
 - هل أجري أي تقييم للآليات البرلمانية المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأي تقييم لفعاليتها؟

الأسئلة ٢: تنزيل أهداف التنمية المستدامة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي

أقرت خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة إطاراً عالمياً. ولكن تنفيذها سيتطلب تكيفها مع الأولويات الوطنية والاستناد إلى الخطط والجهود الوطنية القائمة. ولا تتساوى كل أهداف التنمية المستدامة أهمية في كل بلد أو منطقة. وحُددت ٨ إلى ١٠ «غايات» لدعم كل هدف تنمية مستدامة. وتوفر الغايات مزيداً من التفاصيل عن القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها من أجل تحقيق الهدف على الصعيد الوطني. وبالمثل، قد لا تولى الأولوية ذاتها لتنفيذ كل الغايات. ومن أجل تكيف أهداف التنمية المستدامة مع السياق الوطني، ستحتاج وكالات التخطيط الوطني إلى استعراض خطط التنمية الوطنية والقطاعية القائمة ومراجعتها. وقد تحتاج البلدان أيضاً إلى وضع خطط جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبرلمانيين أن يشاركوا في تلك العمليات بما في ذلك عن طريق رفع أولويات ناخبهم.

الجزء ألف – تحديد أساس المقارنة

- هل توجد خطة وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وهل أقيمت روابط بين تلك الخطة إن وجدت وخطط قطاعية قائمة (المناخ أو التعليم أو الصحة أو غيرها)؟
- هل أقر البرلمان رسمياً الخطة الوطنية؟
- هل نظم البرلمان أية مداورات (في الجلسة العامة أو اللجان القطاعية المعنية) عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد من أجل مناقشة الأولويات الوطنية؟

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية:

- هل قدمت الحكومة تقارير إلى البرلمان عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل أدلت الحكومة ببيانات وزارية إلى البرلمان عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل وفرت الحكومة بيانات عن التقدم المحرز في تحقيق الغايات والمؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة؟ هل البيانات مفصلة بحسب الجنس والسن والتوزيع الجغرافي وخصائص وجبهة أخرى؟

الجزء باء - التفكير في تأثير جهودكم

- ما مدى مشاركة البرلمان في إعداد الخطة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- في حال غياب خطة وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ هل توجد أية عمليات تخطيط جارية أو مقبلة بشأن أهداف التنمية المستدامة أو على المستوى القطاعي ينبغي للبرلمان أن يسعى إلى المشاركة فيها؟
- ما نوع الدعم والمعلومات التي يحتاج إليها البرلمان من أجل المساهمة بفعالية في أي عمليات تخطيط من ذلك النوع؟

- ما مدى فعالية تعاون البرلمان والحكومة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- هل توجد هيئة حكومية (وزارة أو فريق عمل خاص أو فريق عامل أو وحدة أو غيرها) مسؤولة عن التنسيق أو التخطيط في مجال أهداف التنمية المستدامة يتعاون معها البرلمان؟
- ما مدى سعي الحكومة إلى التواصل مع البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل توجد أية سوابق لمشاركة البرلمان في أفرقة عمل خاصة حكومية معنية بقضايا التنمية المستدامة يمكن أن يستفيد البرلمان من تجاربها؟

الأسئلة ٣: تعميم أهداف التنمية المستدامة في الآليات البرلمانية

أهداف التنمية المستدامة إطار متعدد القطاعات وشامل للتنمية المستدامة. وستتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها من البرلمانيين اتخاذ خطوات في مجموعة من القضايا السياسية في مختلف القطاعات وكسر الصوامع المؤسسية. وتوجد تلك الصوامع غالباً داخل الحكومة وتميل إلى التكرار عندما يشرف البرلمان على الحكومة. ويُعهد أحياناً إلى اللجان البرلمانية الفردية وحدها مسؤولية الإشراف على قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة عوضاً عن تعميم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإشراف عليها في كل عمليات البرلمان وآلياته. ومن المفيد استعراض آليات البرلمان القائمة استعراضاً منهجياً. إذ يمكّن ذلك البرلمانيين من تحديد إمكانية استخدام تلك الآليات في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإشراف عليها ثم النظر في قيمة وضع أية عمليات أو آليات جديدة.^٩

الجزء ألف – تحديد أساس المقارنة

- هل أقر البرلمان رسمياً خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (عن طريق اقتراح تصويت أو قرار)؟^{١٠}
- هل لدى البرلمان خطة مؤسسية تحدد على نحو ملائم أولوياته فيما يخص دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصده؟
- هل وُزِعَ البرلمان المسؤولية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة توزيعاً واضحاً على هيئاته الخاصة؟
 - هل عهد البرلمان بالمسؤولية إلى هيئة أو بنية برلمانية قائمة لتنسيق العمل على أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي؟
 - هل أدمجت أهداف التنمية المستدامة في الولاية الرسمية للجنة أو أكثر؟ أي لجنة أو لجان؟
 - هل أنشأ البرلمان لجنة مكرّسة لأهداف التنمية المستدامة؟

٩ تشمل أمثلة تلك الآليات ما يلي: إنشاء لجنة (فرعية) معنية بأهداف التنمية المستدامة؛ وتعميم أهداف التنمية المستدامة في كل اللجان؛ وإنشاء فريق عمل لكل رؤساء اللجان من أجل ضمان تعميم قضايا التنمية المستدامة في اللجان وفيما بينها؛ ووضع آلية غير رسمية أكثر لتيسير تبادل المعلومات بانتظام بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين اللجان؛ وتنظيم جلسات لاستماع الخبراء.

١٠ يمكن الاطلاع على قرار نموذجي اعتمده اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية ١٣٣ على الموقع التالي:

http://www.ipu.org/un-e/model_SDG.pdf

- هل توجد آليات غير رسمية ومشتركة بين الأحزاب ترَكِّز على أهداف التنمية المستدامة (مثل ائتلافات أو مجموعات مهتمة)؟

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية:

- ما عدد المداولات العامة التي عقدها البرلمان بشأن أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي اللجان التي ناقشت أهداف التنمية المستدامة؟
- ما عدد تقارير اللجان المنشورة بشأن أهداف التنمية المستدامة؟

الجزء بء – التفكير في تأثير جهودكم

- هل ناقشت لجان برلمانية من كل مجلس سبل المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟^{١١}

- هل نظمت كل لجنة برلمانية مناقشة عن أهداف التنمية المستدامة المعهودة إليها؟^{١٢}

- هل حددت كل لجنة برلمانية الأهداف والغايات التي ينبغي أن تساهم في تحقيقها وسبل القيام بذلك؟ وما الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتمكين اللجنة أو اللجان من الإشراف على أحد أهداف التنمية المستدامة؟

- هل ناقشت اللجان المختلفة في المجلسين مسألة التعاون على الإشراف على أهداف التنمية المستدامة وسبل القيام بذلك؟

- هل تمتلك اللجان خطة عمل تشمل أنشطة في مجال أهداف التنمية المستدامة؟

- ما مدى فعالية تواصل اللجان البرلمانية مع الحكومة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- هل تطلب اللجان البرلمانية من الوزارة أو الوزارات المعنية حضور جلسات اللجنة وتقديم مستجدات عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية أو الخطة الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة؟

- هل يمكن للجان البرلمانات أن تستفسر عن مدى النجاح في تحقيق الأهداف؟

١١ ينبغي أن يشمل ذلك البت في إشراف لجان برلمانية على تنفيذ أي خطة وطنية للتنمية المستدامة وخطة قطاعية وجبهة، وفي سبل القيام بذلك.

١٢ على سبيل المثال، تتمتع العديد من البرلمانات بلجنة رفاة اجتماعي يمكن استخدامها للإشراف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والتعليم والحد من الفقر؛ أو لجنة معنية بالقانون والعدالة التي يمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ١٦ للتنمية المستدامة بشأن المؤسسات الجامعة والسلام والحصول على العدالة.

- ما مدى فعالية تواصل اللجان البرلمانية مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وشركاء التنمية الدوليين وغيرهم من الجهات الفاعلة الأساسية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 - هل تدعو اللجان البرلمانية تلك المجموعات إلى المشاركة في جلسات عامة و/أو تقديم أدلة على مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 - هل تعتمد اللجان البرلمانية أو موظفوها على تلك المجموعات لتزويد اللجان بمعلومات و/أو مشورة تقنية بشأن قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما مدى النجاح في تعميم أهداف التنمية المستدامة في البرلمان؟ وما هي التعديلات اللازمة عند الاقتضاء في هياكل البرلمان وأساليب عمله لتمكينه من العمل بمزيد من الفعالية على أهداف التنمية المستدامة؟
- هل الأمانة البرلمانية مزودة بالموظفين والموارد المناسبة لتوفير خدمات دعم للبرلمانيين واللجان فيما يخص أنشطتهم في مجال أهداف التنمية المستدامة؟

الأسئلة ٤ : سن قوانين لدعم أهداف التنمية المستدامة

سيؤدي البرلمان دوراً رئيسياً في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإقامة إطار قانوني يتيح تحقيق الأهداف. ويعني ذلك إنفاذ تشريعات مناصرة للفقراء ومراعية للجسدية وقائمة على حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تنظر البرلمان في كل التشريعات المقترحة من خلال عدسة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وستتمكن بعدئذ من تحديد نهوض قانون أو إمكانية تعديله للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمزيد من الفعالية فضلاً عن سبل قيام القانون بذلك. وينبغي للبرلمان أن ينتهج نهجاً استباقياً في تيسير المشاركة العامة في عملية سن القوانين. وينبغي للآراء العامة أن تشمل على تنظيم جلسات عامة بشأن سن القوانين ودعوة المجتمع المدني والجمهور إلى تقديم آرائهم.

الجزء ألف – تحديد أساس المقارنة

• هل أجري أي استعراض لتحديد الإصلاحات التشريعية اللازمة لدعم أهداف التنمية المستدامة؟

- هل مشروع التشريع يُشفع بتقييم لتأثيره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل القوانين تُشفع بمذكرة توضيحية تبين تأثير القانون المقترح في أهداف التنمية المستدامة المعنية؟ هل يوضح عادةً الخطاب الوزاري الذي يقدم قانوناً مساهمة القانون المقترح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسبل قيامه بذلك؟

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية:

- ما عدد القوانين التي تشمل على إشارة محددة إلى أهداف التنمية المستدامة؟
- ما عدد التعديلات المقترحة التي تشمل على إشارة محددة إلى أهداف التنمية المستدامة؟ وما عدد التعديلات التي اعتمدت من ذلك النوع؟

الجزء باء – التفكير في تأثير جهودكم

• ما مدى فعالية استعراض اللجان لمشاريع القوانين في إطار عمليات لجنة تشاركية ومفتوحة من أجل ضمان دعم تلك القوانين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- هل تتواصل اللجان البرلمانية مع الجمهور للاستفادة من آرائه في قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الحياة العملية؟
- هل تدعو اللجان البرلمانية خبراء خارجيين إلى إبداء آرائهم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (ما المجدي وغير المجدي)؟

• ما مدى إمكانية إجراء اللجان أو الهيئات المماثلة «تقييم آثار»^{١٣} مشاريع القوانين من منظور أهداف التنمية المستدامة؟

- هل توجد عملية لإجراء تقييم للآثار الجنسانية للقوانين المقترحة؟
- هل توجد عملية لتقييم تأثير القوانين المقترحة في مجال حقوق الإنسان وضمان اتساقها مع اتفاقيات حقوق الإنسان المصدق عليها وما يتصل بها من توصيات أصدرتها آليات الأمم المتحدة المعنية؟

• ما مدى فعالية الدعم المقدم إلى البرلمان؟

- هل توفر مستويات الموظفين الحالية للبرلمانيين واللجان البحوث التشريعية وتحليل آثار أهداف التنمية المستدامة وغيرها من سبل الدعم اللازمة؟
- ما هي الأدوات أو المعلومات التي سيحتاجها البرلمان ليكون قادراً على مراعاة أهداف التنمية المستدامة بمزيد من الفعالية عند سن التشريعات؟

^{١٣} وُضعت أداة تقييم للتأثير الاجتماعي والاقتصادي لتمكين برلمان من تقييم تأثير القانون المقترح في مجالات الاجتماع والثقافة والجنسانية والبيئة وحقوق الإنسان والفقر والاقتصاد. ويجريه عادة موظفو الأمانة البرلمانية الذين يتبادلون بعدئذ نتائجها مع البرلمانيين كوثيقة إعلامية للنظر فيها.

الأسئلة ٥: تمويل أهداف التنمية المستدامة

يعتمد البرلمان الميزانيات الوطنية ويراقب النفقات لضمان استخدام الأموال العامة استخداماً ملائماً وفعالاً. ويمكن للبرلمانات أن تستخدم سلطاتها في سن القوانين والرقابة لتركيز الحكومة على وضع ميزانيات مناصرة للفقراء ومراعية للجنسانية وقائمة على حقوق الإنسان تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجزء ألف – تحديد أساس المقارنة

- هل أحدث ميزانية مقترحة توضح سبل إدماج أهداف التنمية المستدامة؟ وهل يشترط البرلمان على الحكومة القيام بذلك؟
- هل تخصص الميزانية أموالاً كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي النسبة المئوية المخصصة في الميزانية وأغراضها؟
- هل يتلقى البلد أو يقدم تمويلًا إجمائياً دولياً لدعم أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تلتزم لجان الميزانية والشؤون المالية بموجب ولايتها بالنظر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من أنشطتها الرقابية؟
- هل يوجد مكتب أو وحدة في الأمانة البرلمانية مسؤولة عن الميزانية تتمتع بالقدرة على دعم اللجان البرلمانية في تقييم النفقات المقترحة والفعالية للميزانية فيما يخص أهداف التنمية المستدامة؟

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية:

- ما عدد التقارير بشأن أهداف التنمية المستدامة التي قدمتها إلى البرلمان مؤسسة التدقيق العليا أو هيئة مماثلة في البلد؟
- ما عدد التقارير الصادرة عن اللجان المعنية التي تحتوي على إشارة محددة إلى تخصيص الأموال أو النفقات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟

الجزء باء – التفكير في تأثير جهودكم

- ما مدى نظر البرلمانات في أهداف التنمية المستدامة عند مناقشة الميزانية واعتمادها؟
- هل يمتلك البرلمان السلطات الفعلية لإيصال الحكومة بإجراء تعديلات أو بتعديل الميزانية مباشرة في ضوء استنتاجاته؟

- ما مدى فعالية تدقيق البرلمان في نفقات الميزانية وتقييمه مدى مساهمة ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 - في حالة توفر ميزانية قليلة لدعم أهداف التنمية المستدامة، هل يمتلك البرلمان أو لجانه سلطة التصرف لتصحيح الوضع أو مطالبة الحكومة بذلك؟
- ما مدى فعالية مساهمة البرلمان في الإشراف على التمويل الإنمائي الدولي الداعم لأهداف التنمية المستدامة؟
 - هل المساعدات الأجنبية من المصادر العامة والخاصة (المنظمات غير الحكومية والمؤسسات وغيرها) تراعى حق المراعاة في الميزانية الوطنية؟ وكيف تمارس الرقابة على تلك الأموال؟
 - هل توجد خطة وطنية للتعاون الإنمائي (المشار إليها عادة باسم «سياسة المساعدة»)? وهل ترفع الحكومة تقارير إلى البرلمان عن تنفيذ الخطة؟
 - هل تتطلب القروض الدولية أو الاتفاقات مع شركاء التنمية الدوليين موافقة البرلمان أو رفعها إلى المجلس؟
- هل يمتلك مكتب الميزانية أو الأمانة البرلمانية القدرة على إعداد تدقيق لمراعاة قضايا الجنسين في الميزانية أو تحليل الميزانية من منظور حقوق الإنسان؟
 - إذا كان الجواب بالنفي، فما الدعم الإضافي اللازم لإتاحة إعداد تقارير التدقيق أو التحليلات؟
 - هل توجد أية منظمات من المجتمع المدني يتعاون معها البرلمان لإعداد تقارير التدقيق أو تحليلات؟

الأسئلة ٦: رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تحتاج أهداف التنمية المستدامة إلى رصد وثيق على المستويين الوطني والعالمي. وستقدّم تقارير منتظمة على الصعيد العالمي لرصد التقدم المحرز في البلدان. وعلى الصعيد الوطني، سيربط الرصد بالمساءلة عن تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية بما يتماشى مع إطار أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى اعتماد نهج قائم على الحقوق في أهداف التنمية المستدامة إلى مزيد من التركيز على جودة النواتج وقضايا التوزيع. وعليه، ينبغي إيلاء الأولوية لرصد التحديات المتعلقة بتلك التدابير الجديدة. وسيكون من الأهمية البالغة جمع البيانات وتحليلها. وستتطلب ذلك قدرات وطنية قوية لجمع البيانات وتصنيفها بما في ذلك على أساس الجنس والسن والأقليات والوضع الصحي.

الجزء ألف – تحديد أساس المقارنة

- هل أعد البلد تقريراً وطنياً عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل شارك البلد في آليات الاستعراض الخاصة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى وحصل على توصيات دولية عن الخطوات المقبلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية:

- ما عدد جلسات اللجنة المكرّس لأهداف التنمية المستدامة؟
- ما عدد الأسئلة البرلمانية التي اشتملت على إشارة محددة إلى أهداف التنمية المستدامة؟
- ما عدد الاستفسارات التي قدّمت بشأن أهداف التنمية المستدامة؟

الجزء باء – التفكير في تأثير جهودكم

- ما مدى استعراض البرلمان ومناقشته واتخاذها تدابير بشأن التقارير المرحلية أو الوثائق المعنية الأخرى التي تعدها الحكومية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة و/أو تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة؟
 - هل شارك البرلمان في إعداد أي تقارير مرحلية؟
 - هل تحال تلك التقارير إلى لجنة برلمانية لمزيد من المناقشة؟

■ كيف تُدمج التوصيات البرلمانية بشأن التنمية المستدامة والقضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في عمليات رسم السياسات الحكومية؟

● ما مدى قدرة البرلمان على ضمان متابعة التوصيات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والصادرة عن هيئات عالمية ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟^{١٤}

- هل تقدّم تقارير إلى آليات رصد دولية وتناقش في دورات عامة للبرلمان؟
- هل تُحال تلك التقارير إلى لجنة برلمانية للمزيد من البحث (مثل لجنة الشؤون الخارجية أو لجنة قطاعية وجمعية)؟
- عندما تقدّم هيئات دولية توصيات إلى الحكومة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هل تقدّم إلى البرلمان كي يستعرضها ويناقشها ويتخذ خطوات بشأنها؟

● إلى أي مدى يمكن للبرلمانات تقديم استفساراتها ورفعها بشأن القضايا المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- هل تُستخدم سلطة تقديم الاستفسارات لبحث قضايا تنفيذ الحكومة لبرامج أو سياسات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟
- هل تُنشر تلك الاستفسارات البرلمانية بانفتاح على الجمهور أو الخبراء الخارجيين للاستفادة من آرائهم في قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الحياة العملية؟
- هل تعدّ تقارير رسمية عندما تُغلق تلك الاستفسارات؟ هل يوجد شرط بإتاحة التقارير للجمهور؟ هل تتاح التقارير فعلياً للجمهور (في المكتبة البرلمانية أو الموقع الإلكتروني للبرلمان مثلاً)؟
- ما مدى قدرة البرلمان على الضغط على الحكومة وجهات التنسيق المعنية بأهداف التنمية المستدامة لمراعاة التوصيات المدرجة في تلك الاستفسارات؟

● ما مدى فعالية الرصد البرلماني لوضع السياسات الحكومية سواء أكانت صفتها جهة «مانحة» للمساعدة الإيمائية الخارجية أم جهة «مستفيدة» منها؟

- هل تقدّم التقارير السنوية الخاصة بتوفير مساعدات إيمائية خارجية وتلقيها إلى البرلمان لينظر فيها خلال جلسة عامة أو في إطار لجنة مخصصة؟

١٤ سُلِّمَت الحكومات برفع تقارير منتظمة إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤول عن الإشراف على التحقيق العام لأهداف التنمية المستدامة. انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>

- ما مدى فعالية الرصد البرلماني لتفاعل الحكومة مع شركاء التنمية الدوليين (مثل الجهات المانحة الثنائية والهيئات الإقليمية والمنظمات المتعددة الأطراف)؟
 - هل الحكومة ملزمة بتقديم معلومات عن البرلمان في البرامج والمشاريع والأنشطة التي يدعمها شركاء التنمية الدوليون؟
 - هل يُدعى شركاء التنمية الدوليون إلى تنظيم جلسات إعلامية لفائدة البرلمان أو لجانه بشأن قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الأسئلة ٧: التواصل مع الجمهور

وضع الناس في صميم أهداف التنمية المستدامة يعني أن الناس من جميع مناحي الحياة ينبغي أن يكون لهم رأي في العمليات القانونية والسياساتية التي تؤثر فيهم. ويعني ذلك أيضاً أنه ينبغي أن يكونوا قادرين على المطالبة بإجراءات تصحيحية من صناع القرار في الحكومة والبرلمان كليهما. ويؤدي النمو المطرد لتكنولوجيات المعلومات إلى طرائق جديدة لمشاركة الناس في عمليات تخطيط التنمية وإعداد ميزانياتها وتنفيذها ورصدها. وفي الوقت ذاته، لا يزال المجال واسعاً لتعزيز الأساليب التقليدية لإدماج مساهمات المواطنين في العمليات البرلمانية. ومن المهم للبرلمان أن يتواصل تواصلاً استباقياً مع الجمهور لمعرفة أولويات الجمهور في مجال أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن تقييم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الميدان.

الجزء ألف – تحديد أساس المقارنة

- هل توجد حملة عامة على مستوى البلد بشأن أهداف التنمية المستدامة؟ وهل البرلمان جزء منها؟
- هل يعقد البرلمان مشاورات عامة منتظمة بشأن أهداف التنمية المستدامة؟ وهل تمتلك منصة شبكية مفتوحة للتواصل مع الجمهور بشأن أهداف التنمية المستدامة؟

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية:

- ما عدد الفعاليات العامة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة الذي نظّمه البرلمان أو نُظّم فيه؟
- ما عدد حملات التوعية أو زيارات الدوائر الانتخابية التي ركزت على أهداف التنمية المستدامة؟

الجزء باء - التفكير في تأثير جهودكم

- ما مدى فعالية تواصل البرلمان مع الجمهور بشأن عمله في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 - هل يمتلك البرلمان استراتيجية تواصل تشمل جهوداً للتواصل مع الجمهور بشأن قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 - هل صُمم الموقع الإلكتروني للبرلمان بحيث يحدد بسهولة الأنشطة التشريعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟
 - هل يستخدم البرلمان وسائل الإعلام الاجتماعية للتواصل بشأن العمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة؟
- ما مدى التقاء البرلمان بالمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لمناقشة أهداف التنمية المستدامة وقضايا التنمية؟
 - إذا رغب برلمانيون في الالتقاء بالجمهور لمناقشة قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فما هو الدعم الذي ينبغي للأمانة البرلمانية أن توفره لتحقيق ذلك؟
 - هل يمكن لنهج من ذلك النوع أن يعمّم على مستوى البرلمان؟ وكيف؟
 - هل تُبذل جهود خاصة للتواصل مع الشباب؟
- ما مدى إجراء اللجان البرلمانية رحلات ميدانية للإشراف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتأثير البرامج المتعلقة بها في المناطق والمجتمعات المحلية؟
 - هل تمتلك اللجان البرلمانية السلطات والموارد الكافية لإجراء رحلات ميدانية؟
 - عندما/متى تجري اللجان البرلمانية رحلات ميدانية، هل تُبذل جهود خاصة للالتقاء بالمجتمعات المهمشة أو الضعيفة (مثل النساء والشباب والفقراء)؟

الأسئلة ٨: تسخير أهداف التنمية المستدامة للفئات الأشد حرماناً

تنص خطة عام ٢٠٣٠ تحديداً على «ألا يخلف الركب أحدا وراءه». ويستهدف الهدف ٥ صراحةً عدم المساواة بين الجنسين والهدف ١٠ يناشد الحكومات الحد من عدم المساواة على نطاق أوسع. وتوضّح خطة عام ٢٠٣٠ صراحةً أن تحقيق ذلك الهدف يتطلب من البلدان معالجة التفاوتات بين الجنسين مباشرةً وأن تبذل قصارى جهدها للتواصل مع الفئات المهمشة والضعيفة. وسوف يتطلب ذلك اعتماد نهج مخصصة وفقاً للجغرافيا (بعض المجتمعات الريفية قد يكون نفاذها إلى الخدمات أقل مثلاً)، والعوامل الديموغرافية (قد تلزم بعض الجهود الخاصة لدعم نفاذ الشباب إلى نظم العدالة مثلاً) أو مؤشرات سكانية أخرى. ويمكن للبرلمان أن يستخدم صلاحياته بنشاط لضمان مراعاة احتياجات الفئات الضعيفة.

الجزء ألف – تحديد أساس المقارنة

- هل حُددت المجموعات المهمشة والضعيفة بوضوح في بلدك؟
 - ما عدد المجموعات المهمشة والضعيفة في هذه الحالة؟ وما نسبتها إلى إجمالي السكان؟ وما المعايير المستخدمة في تحديدها؟
- هل تراعي الغايات والمؤشرات الوطنية المجموعات الممثلة دون النصاب والمهمشة والضعيفة؟
 - هل البيانات المفصلة عن تأثير أهداف التنمية المستدامة في تلك المجموعات متاحة للبرلمان؟
- كيف تمثّل تلك المجموعات في البرلمان (مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الإثنية أو الثقافية)؟
- هل أجري أي تحليل للاحتياجات الخاصة القانونية أو السياسية أو البرنامجية للمجموعات المهمشة والضعيفة عند تحديد الأولويات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل يبذل البرلمان أي جهود خاصة لإشراك المجموعات الممثلة دون النصاب والمهمشة في المشاورات الخاصة بالقضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (عن طريق اللجان البرلمانية أو خلال الرحلات الميدانية مثلاً)؟

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية:

- ما عدد المداولات البرلمانية التي ركزت على الحقوق والاحتياجات للمجموعات الضعيفة والمهمشة؟
- ما عدد الجلسات التي عُقدت مع ممثلي المجموعات الضعيفة والمهمشة؟

الجزء باء – التفكير في تأثير جهودكم

- ما الخطوات التي اتخذها البرلمان لضمان «عدم تهميش أحد» في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 - ما مدى نفاذ البرلمانين إلى المعلومات الخاصة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة مقارنة بباقي السكان؛ والمطالبات والمطالب الرئيسية للفئات الضعيفة في البلد؛ والصعوبات الرئيسية التي تحول دون إعمال حقوق المجموعات الضعيفة إعمالاً تاماً (الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية مثلاً)؟
 - ما مدى استخدام البرلمانين لتلك المعلومات في سن التشريعات واعتماد الميزانيات واستعراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما الاستراتيجيات، إن وُجدت، التي أدخلها البرلمان لتعزيز التنوع في البرلمان؟ وما هي الآليات البرلمانية^{١٥} الناجحة في تعزيز التنوع وما أسباب نجاحها؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تشجع الناس من مختلف الخلفيات على العمل في البرلمان أو أن تثبطهم عن ذلك؟
 - هل يرصد البرلمان تمثيل المجموعات الممثلة دون النصاب والمجموعات المهمشة في عضويته بما في ذلك عدد الناس من تلك المجموعات الذي يشغل مناصب برلمانية مسؤولة أو مناصب اتخاذ قرارات؟
- ما النهج الأخرى التي يمكن اعتمادها لإسماع أصوات المجموعات الممثلة دون النصاب والمجموعات المهمشة وآرائها في العمليات البرلمانية فيما يخص قضايا تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مثل تعيين غير برلمانيين في لجان برلمانية؛ وتوظيف أعضاء من مجموعات مهمشة مستشارين للجنة)؟

١٥ مثل النظام الداخلي للبرلمان وقواعد الأحزاب السياسية واللجان البرلمانية المحددة المكرسة لحقوق المجموعات الضعيفة والدورات التدريبية للبرلمانيين في مجال حقوق الإنسان و/أو حقوق المجموعات المهمشة المحددة.

فهم أهداف التنمية المستدامة

- A/RES/70/1. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&referer=/english/&Lang=A
- A/RES/69/313. خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/69/313&referer=/english/&Lang=A
- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (٢٠١٥). تعميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الدليل المرجعي المؤقت لفرق الأمم المتحدة القطرية. (بالإنجليزية)
<http://www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/Post2015-SDG/UNDP-SDG-UNDG-Reference-Guide-UNCTs-2015.pdf>
- شبكة حلول التنمية المستدامة (٢٠١٥). البدء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. دليل للأطراف المعنية. (بالإنجليزية)
<http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2015/12/151211-getting-started-guide-FINAL-PDF.pdf>

البرامج وأهداف التنمية المستدامة

- إعلان هانوي. أهداف التنمية المستدامة: تحويل الأقوال إلى أفعال. (بالإنجليزية) أقرته الجمعية الثانية والثلاثون بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، ١ أبريل ٢٠١٥.
<http://www.ipu.org/conf-e/132/rpt-gendebate.htm>
- تسخير الديمقراطية تسخير الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العامل الذي يصبو إليه الناس. إعلان المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، نيويورك، ٢ سبتمبر ٢٠١٥
<http://www.ipu.org/splz-e/speakers15/declaration-ar.pdf>

مواقع مفيدة عن أهداف التنمية المستدامة

- بوابة المعرفة الخاصة بالتنمية المستدامة (الأمم المتحدة):
<https://sustainabledevelopment.un.org/frameworks>
- المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة:
<https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>

- الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة:
<https://sustainabledevelopment.un.org/owg.html>
- الموجزات الإعلامية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة: <https://www.unglobalcompact.org/library/1401>
- العالم الذي نريد
<https://www.worldwewant2030.org/>

مواقع مفيدة عن البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة

- الاتحاد البرلماني الدولي
www.ipu.org
- بوابة أغورا البرلمانية – صفحات أهداف التنمية المستدامة
<http://www.agora-parl.org/resources/aoe/sustainable-development-goals-sdgs-post-2015-agenda>

شكر وتقدير

الاتحاد البرلماني الدولي ممتن للسيدة شارمين رودريغيز لإعداد النص الأصلي من مجموعة الأدوات. وقد استفاد النص من التعليقات والاقتراحات والآراء الواردة من برلمانات وبرلمانيين من العديد من البلدان والمناطق التي يكن لها الاتحاد البرلماني الدولي الكثير من الامتنان. ونوجه شكرياً خاصاً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعليقاته ودعمه في اختبار مختلف مشاريع مجموعة الأدوات على الصعيد القطري.

ويقر الاتحاد البرلماني الدولي مع الامتنان بالدعم المالي الذي قدمه المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني من أجل إعداد هذا المنشور.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل التمييع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
CH-1218 Le Grand-Saconnex
Geneva
www.ipu.org